



جامعة المنصورة
كلية التربية



درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف

إعداد

أ/ ريم بنت عبد الرحمن الزريقي

درجة الماجستير في الإدارة التربوية

كلية التربية- جامعة الملك عبدالعزيز – جدة- المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: reemye30@hotmail.com

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة

العدد ١١٧ – يناير ٢٠٢٢

درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف

أ / ريم بنت عبد الرحمن الزقي

درجة الماجستير في الإدارة التربوية

كلية التربية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدف البحث إلى تحديد درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية (الإدارية، البشرية، المادية، المالية والأمنية) في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها، والكشف عن الاختلاف بين وجهات نظر موظفاتها يعزى لسنوات الخبرة. واستخدم المنهج الوصفي بشقيه المسحي والمقارن من خلال تطبيق استبانة على عينة قدرها (١٤٧) موظفة من موظفات الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة بنسبة ٥٠% من مجتمع البحث البالغ (٢٩٤) موظفة في إدارة التعليم، وقد توصل البحث إلى أن درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف بدرجة قليلة من وجهة نظر موظفاتها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، اقتصاد المعرفة، الإدارة العامة للتعليم، محافظة الطائف.

Abstract:

The aim of the research is to determine the degree of availability of the requirements for the application of electronic management (administrative, human, material, financial and security) in the General Administration of Education in Taif Governorate from the point of view of its employees, and to reveal the difference between the views of its employees due to years of experience. The descriptive approach was used in its two parts, the survey and the comparative by applying a questionnaire to a sample of (147) female employees of the General Administration of Education in Taif Governorate, who were selected in a simple random way by 50% of the research community of (294) female employees in the Education Department. Availability of the requirements for applying electronic administration in the General Administration of Education in Taif Governorate to a small degree from the point of view of its employees.

Keywords: electronic administration, knowledge economy, general administration of education, Taif Governorate.

المقدمة:

في ظل التطور الهائل الذي يشهده القرن الحادي والعشرين في مجال المعلوماتية، وما تبعه من ازدياد مضطرد لدور المعرفة والمعلومات، وظهور ما يسمى بالتقنية الإلكترونية. كان لابد لدول العالم أن تستفيد من هذه التقنية في كافة مجالات الحياة، بما في ذلك المجالات الإدارية التي تبنت منهج جديد يعتمد على الابتكار والإبداع والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية التي تدير المعرفة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وكما أن التحديات العالمية تؤكد الحاجة إلى مؤسسات تتسم إدارتها بالفاعلية والشفافية والمساءلة والديمقراطية. ولإدارة الإلكترونية قدرة هائلة على تحسين أسلوب تقديم المؤسسات للخدمات وتعزيز الاشتراك الشامل للجهات المستفيدة في الخدمة العامة.

ومع تزايد الحاجة إلى التوجه نحو توظيف الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية نتيجة التنافس على امتلاك المعرفة ونشرها، وما صاحبه من اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي حيث يشير التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٣م) وعنوانه "النمو والوظائف في عالم فائق الاتصالات" إلى أن معظم الاقتصادات النامية تظل غير قادرة على تهيئة الظروف لجسر الفجوة التنافسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الاقتصادات المتقدمة. (المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٣م). التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، نيويورك)

وإلى ذات المشكلة أشارت تقديرات تقرير التنمية العالمي (٢٠١٣م) والذي كان بعنوان "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع" إلى أن نسبة المحتوى العربي قد تخطت ١% من مجموع المحتوى الرقمي بعد أن كانت في عام (٢٠٠١م) لا تتجاوز نسبة ٠.٣% ولكن تصل هذه النسبة دون المستوى المعقول عطفًا على نسبة المتحدثين باللغة العربية في العالم التي تبلغ ٥% كما لا تتناسب أيضًا مع نسبة المستخدمين العرب للإنترنت والتي تبلغ ٤١%. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣م). تقرير التنمية البشرية، كندا)

وكما صنفت دراسة الحكومة الإلكترونية (٢٠١٤م) المملكة العربية السعودية من الدول ذات مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية مرتفع وترتيبها (٣٦) من (١٩٣) دولة، ولديها فرصة هامة للاستمرار في زيادة تنميته حكوماتها الإلكترونية من خلال الاستثمار الذكي والمستمر في البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والتعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي،

والتحول الجذري في تقديم الخدمات العامة الإلكترونية. (برنامج الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (٢٠١٤م). دراسة الحكومة الإلكترونية، نيويورك)

لذلك أولت حكومة المملكة اهتماما كبيرا لتطبيق الإدارة الإلكترونية، و صدر الأمر السامي الكريم رقم ٧/ب/٣٣١٨١ وتاريخ ١٠/٧/١٤٢٤هـ. المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية الإلكترونية من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وإطلاق مبادرة الملك عبد الله للمحتوى الرقمي عام (٢٠٠٧م) التي ساهمت في تحسن مستوى التعاملات الإلكترونية في القطاعات الحكومية، واعتماد مجلس الوزراء قرار رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٥هـ الصادر بناء على توصيات ندوة " سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف المراجعة الشاملة والرقابة على الأداء " والذي قرر في المادة رقم (٣) على الجهات الحكومية تبني استخدام الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية. (العريشي ٢٠٠٨، ١٧)

واقترحت دراسة الأحمد (٢٠١١م) إجراء دراسات حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكاتب التربية والتعليم (بنات)، كما أشارت كلا من دراسة غنيم (٢٠٠٦م) ودراسة بخش (٢٠٠٧م) إلى معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

واستجابة لمبررات التحول إلى الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية كالإدارة العامة للتعليم لتسهيل الخدمات التي تقدمها، ولتحسين الأداء والإنتاجية فيها، وان التأخر في تطبيقها يؤدي إلى تراجع في التنمية بجميع مجالاتها واتساع في الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، ظهر للباحثة ضرورة البحث في متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف.

مشكلة البحث وأسئلته:

في ضوء ما سبق تتضح أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع الحكومي، واعتمادا على نتائج الدراسات السابقة التي أوصت بضرورة دراسة معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها، ونتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها الباحثة على عشرين موظفة من إدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف للتعرف على الحاجة إلى إجراء البحث الحالي والتي توصلت فيها الباحثة إلى أن الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف شرعت في تطبيق الإدارة الإلكترونية شأنها شأن جميع الإدارات التعليمية بالمملكة العربية السعودية من خلال اعتماد وزارة التعليم نظام نور للإدارة التربوية الموحد من جهة، ومن جهة أخرى ظهر قصور في تطبيق

الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة كضعف الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال موقعها الإلكتروني، وغيرها من جوانب القصور. ومن ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما درجة توافر المتطلبات الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتنا؟

٢. ما درجة توافر المتطلبات البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتنا؟

٣. ما درجة توافر المتطلبات المادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتنا؟

٤. ما درجة توافر المتطلبات المالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتنا؟

٥. ما درجة توافر المتطلبات الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتنا؟

أهداف البحث: هدف البحث تحديد درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية (الإدارية، البشرية، المادية، المالية والأمنية) في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتنا

أهمية البحث: من المؤمل أن تفيد نتائج هذا البحث وتوصياته الفئات التالية:

١- الطلاب والطالبات بالمشاركة الفاعلة في المواقع التفاعلية للمدارس التابعة للإدارة العامة للتعليم.

٢- أولياء الأمور بالاستفادة من الخدمات الإلكترونية المتاحة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات من خلال الاستفتاءات والدراسات المنشورة على بوابة الإدارة العامة للتعليم

٣- المعلمين والمعلمات يتيح لهم فرصة النمو المهني من خلال الاطلاع على مستجدات الميدان التعليمي والتربوي وتبادل الخبرات التعليمية عند التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

-
- ٤- القيادات التربوية بتسهيل المعاملات وإنجازها بطريقة سريعة وبأقل التكاليف من خلال الاعتماد على المراسلات الإلكترونية بدلا من الورقية.
- ٥- موظفي وموظفات الإدارة العامة للتعليم بتنظيم الأعمال الإدارية وسرعة إنجازها من خلال التواصل بين الإدارات بطريقة الإلكترونية عبر الشبكات الداخلية والخارجية.
- ٦- القائمين على التدريب من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفات الإدارة العامة للتعليم لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
- ٧- أصحاب القرار في إدارة العامة للتعليم لسن القوانين التشريعية الداعمة للتحويل إلى منظمة الكترونية فاعلة وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك.
- ٨- طلاب الدراسات العليا بتوفير خدمات الإحصاءات والمعلومات وإمكانية نشر الاستبيانات ونتائجها على البوابة الإلكترونية للإدارة أو المواقع المرتبطة بها.
- ٩- المجتمع المحلي بالتعامل بمبدأ الثقة والشفافية من خلال التواصل مع الإدارة ومسئولها بشكل مباشر وإلكتروني.

حدود البحث: اقتصرت حدود البحث على:

الحدود الموضوعية: معرفة درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم في محافظة الطائف وذلك من خلال المتطلبات (الإدارية، البشرية، المادية، المالية و الأمنية) من وجهة نظر موظفاتها.

الحدود البشرية: موظفات الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف.

الحدود الزمانية: تم تنفيذ البحث في الفصل الدراسي الثاني من عام ١٤٣٥هـ / ١٤٣٦هـ

مصطلحات البحث:

الإدارة الإلكترونية: "الإدارة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية" (ياسين ٢٠٠٥م، ٢٢).

متطلبات الإدارة الإلكترونية: "كل ما يجب توافره من العناصر البشرية والمادية في الجوانب الإدارية مما يتيح تنفيذ العملية الإدارية بأساليب تكنولوجية حديثة تسهم في إنجاح برامج الإدارة الإلكترونية". (المسعود ٢٠٠٨م، ٢٠).

التعريف الإجرائي لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية: كل ما يجب توافره من العناصر (الإدارية، البشرية، المادية، المالية والأمنية) يساعد على الاستيعاب الشامل، والاستخدام الواعي والاستثمار الإيجابي لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة من قبل موظفات الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة الطائف على مختلف المستويات الإدارية.

الإطار النظري:

١. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة، ظهر نتيجة لتطورات كثيرة شهدتها العالم المعاصر، ولا يوجد تعريف واحد لمفهوم الإدارة الإلكترونية باعتبارها من العلوم الإنسانية التي تتأثر بالعوامل البشرية والتنظيمية. (حامد ٢٠٠٧، ٢٣) فقد اعتبرها الطائي (٢٠٠٢، ٣) بأنها "منظومة الكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة".

ويعرف السلمي (٢٠٠١، ٣٢٣) الإدارة الإلكترونية في المؤسسة الجامعية بأنها منهجية جديدة تقوم على الاستيعاب الشامل والاستخدام الواعي والاستثمار الإيجابي لتقنيات المعلومات وتسهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق الغاية الأساسية للمؤسسة الساعية إلى التميز وذلك بتمكينها من بناء قدرات تنافسية فعالة قادرة على الوصول السريع إلى مكانة مميزة.

ويرى رضوان (٢٠٠٤، ٢) بأنها "إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت أو الإنترنت بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصياً لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق من إهدار الوقت والجهد والطاقات".

كما عرفها ياسين (٢٠٠٥، ٢٢) بأنها "وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية".

إلا أن محمد جاد، ومحمود (٢٠١٠، ٢٣١) يريان بأنها استغلال المؤسسة التعليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسيير الأعمال اليومية وتقديم الخدمات وإنجاز كافة أنشطتها عبر وسائل إلكترونية بقصد تحسين وتطوير خدماتها وعملياتها ورفع كفاءة الأداء وفاعليته.

وتتفق التعريفات السابقة على أن الإدارة الإلكترونية مفهوم جديد في العمل الإداري وذلك باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والاستفادة منها في الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لتحسين الأداء في مرافق الخدمات الإدارية بشكل عام، بحيث تكون أكثر فاعلية وكفاءة وتحقيقاً للجودة.

أما الباحثة فتعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: الاستخدام الواعي والاستثمار الإيجابي لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لتحسين مستويات أداء موظفات الإدارة العامة للتربية والتعليم بالطائف، ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

٢. أهداف الإدارة الإلكترونية:

تهتم دول العالم بتوظيف تقنيات المعلومات في الإدارة وذلك لأن الأساليب الإلكترونية تساعد المؤسسات على الفاعلية والشفافية والمسؤولية، مما يؤدي إلى زيادة قدرة أفرادها وبالتالي ارتفاع الكفاءة والإنتاجية، وتقوم الباحثة بأهداف الإدارة الإلكترونية إلى أهداف داخلية وأهداف خارجية، فالأهداف المرتكزة على العمليات الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تسهيل السرعة، والشفافية، وإمكانية المحاسبية، والكفاءة وفاعلية إجراءات أداء أنشطة الإدارة ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جهرية. أما أهداف الإدارة الإلكترونية الخارجية فإنها توجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات الإلكترونية المتاحة، فهي تشجع الإدارة الجيدة وتوسع المشاركة.

وقد صنف كلا من عامر (٢٠٠٧م، ٣٤)، ورضوان (٢٠٠٤م، ٤) والضافي (٢٠٠٦م، ٢٢)، وباكير (٢٠٠٦م، ٨)، وياسين (٢٠٠٥م، ١٩١) هذه الأهداف إلى:

أهداف إدارية: تعمل على تطوير العمل الإداري وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة، وتساعد على تجميع البيانات من مصدرها الأصلي بصورة موحدة، كما تقلص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها، وتعمل على تحقيق مبدأ الجودة الشاملة للمؤسسات.

أهداف اجتماعية: تعمل الإدارة الإلكترونية على محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية، والحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة

بأحد العملاء، وتخلق تأثير إيجابي في المجتمع من خلال تنمية معارف ومهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع، كما تعزيز الشفافية من خلال تقديم معلومات ذات درجة عالية من الموثوقية والالتزام القوي بنشر وتداول هذه المعلومات

أهداف اقتصادية: تحسن الإدارة الإلكترونية الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار من خلال الآليات المتطورة المتوفرة في المؤسسات ذات العلاقة، كما تقلل من تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها وكميات الأوراق المستخدمة والإنجاز السريع للمعاملة لاستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد.

٣. مبررات التحول إلى الإدارة الإلكترونية:

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغييرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة. ويمكن تصنيف أسباب ودواعي التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية كما وردت في بعض الأدبيات، فقد ذكر العوامل (٢٠٠٠م، ٧٥) إلى أن هناك مجموعة من الأسباب والدواعي التي أدت إلى تنامي الدعوات للتحول الإلكتروني منها:

- تسارع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي: أدت الثورة التكنولوجية إلى إظهار مزايا نسبية عديدة لتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية بما في ذلك نوعية الخدمات والسلع التي توفرها المؤسسات العامة والخاصة على السواء للمجتمع.
- ترابط المجتمعات الإنسانية في ظل توجهات العولمة: ساهمت التوجهات العالمية المتزايدة نحو الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة في نشوء ما يعرف اليوم بظاهرة العولمة فلسفة جديدة للعلاقات الكونية لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وقانونية وبيئية متكاملة.
- الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة والتكيف معها: إن انتشار وتطبيق مفهوم وأساليب الإدارة الإلكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات يحتم على كل دولة اللحاق بركب التطور تجنباً لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلومات، والتنافس في تقديم الخدمات والسلع بناء على المعايير والسهولة والفعالية والكفاية والنوعية والكمية الملائمة.

• التحولات الديمقراطية وما رافقتها من متغيرات وتوقعات اجتماعية: ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في إحداث تغييرات في البناء المجتمعي عموماً وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص. وقد رافق تلك التغييرات ارتفاع في مستوى الوعي والتوقعات الشعبية بما في ذلك نشوء رؤى جديدة للقطاع العام بكافة أبعاده. ويأتي في مقدمة تلك الرؤى ضرورة تحسين مستوى الأداء الكلي لمؤسسات القطاع العام السياسية والإدارية والقضائية.

أما الأسباب التي تدعو إلى التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية تتمثل في اتساع الرقعة الجغرافية، والزيادة السريعة في عدد السكان، و النمو والتنافس الاقتصادي والتجاري، ومواكبة التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة.

٤. خصائص الإدارة الإلكترونية في إدارة التعليم ووظائفها:

توجد مجموعة من الخصائص التي تميز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من الاتجاهات الإدارية لعل من أبرزها كما ذكرها (السالمي ٤٢، ٢٠٠٥) بأنها: إدارة لا أوراق حيث تعتمد بصفة أساسية على بعض الوسائل الإلكترونية متمثلة في الأدوات التعاونية مثل: الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني، والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم الرقابة والمتابعة الإلكترونية والمحتوى الرقمي. وإدارة بلا مكان حيث تعتمد بشكل كبير على البيئة الخيالية والمؤتمرات الإلكترونية والإدارة من بعد. كما تعتبر إدارة بلا زمان حيث إنها تعمل بصفة مستمرة ومن ثم فإن فكرة تعاقب الزمن لم يعد لها مكان في عالم الإدارة الجديد في ظل سيادة الإدارة الإلكترونية. وهي إدارة بلا تنظيم هيراركي حيث تعتمد المؤسسات على التنظيم الشبكي وتنظيم المصفوفة والتنظيم الموجه بالمعرفة.

وتعتبر الإدارة الإلكترونية نمطاً جديداً من أنماط الإدارة ترك آثاره الواسعة على التنظيمات ومجالات عملها وخاصة عمليات تهيئة أو إصلاح البنية التنظيمية مما يعكس عمق التغيير الجذري الذي تحمله تطبيقات الإدارة الإلكترونية على عملياتها ووظائفها كما يلي:

التخطيط الإلكتروني:

يجرى التخطيط في الإدارة الإلكترونية وفقاً لمفاهيم وأساليب لا يواجهها المخططون عادة في الوحدات الأخرى نظراً لأنها تتطلب فرداً يمتلك المهارات الفنية والقدرات الإدارية.

ولأن التخطيط ممارسة إدارية لا تخرج عن كونها تحديد مسبق وتقدير برامج لإنجاز أهداف المؤسسة بوضوح ودقة مع تحديد طرق سياسات تحقق تلك الأهداف. (المنيع، ٢٠٠٨م، ٣٥)

وذكر نجم (٢٠٠٤م) أن أهمية الحاسوب تظهر في عملية التخطيط من خلال قدرته على استيعاب الكثير من البيانات والمعلومات اللازمة لأداء العديد من المهام والأنشطة المختلفة بطرق وصور كثيرة، وتجدر الإشارة إلى أن استخدامنا للكمبيوتر لخدمة عملية التخطيط يهدف إلى اختيار أفضل الطرق فعالية لتحقيق الأهداف الموضوعية، كما يجب مراعاة عنصر الفعالية بالنسبة لتطبيقات الكمبيوتر في معالجة المعلومات اللازمة لمزاولة هذه العملية.

وهنا يمكن الجزم بأهمية العلاقة بين مصدر الذكاء الطبيعي "الإنسان" ومصدر الذكاء التقني "الكمبيوتر" في تسهيل ممارسة عملية التخطيط، لذا فإنه من المفيد لمديري المعلومات المسؤولين عند استخدام الحاسب في التخطيط أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار عند ممارسة عملية التخطيط للوصول إلى أفضل النتائج وهي التحديد الواضح للملفات الخاصة محل التداول مع الكمبيوتر ودرجة مركزية الحفظ بما يخدم الهدف من المعلومات، وإتقان الطريقة المحاسبية المناسبة بعد التأكد من كونها أفضل الطرق اقتصاديا وفعالية لخدمة الهدف المطلوب

كما ينبغي وضع نظام موحد من أجل التوصل إلى البيانات المقارنة والتي تغير في ممارسة عملية التخطيط. (نجم ٢٠٠٤م، ٥٥)

التنظيم الإلكتروني:

التنظيم الإداري في ظل الإدارة الإلكترونية يكاد أن يختلف عن التنظيم الإداري التقليدي، وقد ذكر (حمدي، ٢٠٠٨م، ٤٣) أنه يمكن أن تحدد التغيرات التي تتوافق مع إعادة التنظيم للمؤسسات في ظل التنظيم الإلكتروني، كالتالي:

- التنظيم الشبكي مقابل أشكال التنظيم التقليدي حيث يتميز الشبكي بثلاثة أنواع من الشبكات هي:

- الشبكات الرسمية وتتكون من أقسام ومستويات تنظيمية تعمل سوية على تحقيق مهمة أو مهام محددة.
- الشبكات غير الرسمية وتتكون من أفراد يتصلون مع بعضهم البعض بشكل رسمي ويتبادلون المعلومات لغرض حل المشكلات على أساس معارفهم وخبراتهم الشخصية

- الشبكات الإلكترونية وتقوم على التشبيك من خلال البريد الإلكتروني واستخدام برمجية الحوسبة التشاركية لتساعد على تبادل الرسائل والمعلومات.
- التشبيك الفائق والواسع ويتم بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية.
- الشركة أو المؤسسة الافتراضية: مع شبكات الأعمال والانترنت أصبح بالإمكان تحقيق نمط جديد من المؤسسات يعمل على الاستفادة من القدرات الجوهرية والمزايا الأساسية للمؤسسات الأخرى من أجل إنتاج السلع كما في المصنع الافتراضي أو تقديم خدمات افتراضية من خلال التوسط بين منظمات أخرى والزبائن.
- تغيرات مهمة في قوة العمل: تنعكس تغيرات قوة العمل بشكل كبير وعميق على التنظيم وهذه التغيرات نجدها على الأقل في جانبين هما:

الجانب الأول: ويتمثل في استخدام عاملين ذوي تخصصات ومهارات عالية من مهنيين و عمال المعرفة الذين لا يمكن التعامل معهم أو استغلال قدراتهم من خلال أنماط التنظيم التقليدية

الجانب الثاني: استخدام العاملين عن بعد على أساس الحاسب خلافاً لنمط العاملين (محدودي التعليم والمهارة) في العصر الصناعي الذي افرز أشكال التنظيم التقليدية.

كما يشير حمدي (٢٠٠٨م، ٤٤) إلى أن الإدارة الإلكترونية للمنظمات المعاصرة تتطلب أن يتضمن التنظيم الإداري لهذه المنظمات العديد من الوحدات الإدارية الجديدة، والتي يتمثل أهمها بصفة أساسية في الوحدات التالية: إدارة قواعد البيانات والمعلومات والمعرفة الكترونياً إدارة الدعم التقني للعميل، إدارة علاقات العملاء الكترونياً.

الرقابة الإلكترونية:

إن من أبرز الخصائص التي تميزت بها الرقابة التقليدية هي أنها رقابة موجهة للماضي حيث تأتي بعد التخطيط والتنفيذ، وتمثل الرقابة مقارنة بين التخطيط والتنفيذ ومن ثم تحديد الانحراف، وأسبابه، واتخاذ القرارات والإجراءات للتصحيح، وفي الرقابة التقليدية لا يكون من الممكن انجاز التصحيح فوراً، ويرجع ذلك إلى أن الرقابة تنسم في العادة بصفة دورية، كما أن نظام التقارير القائم على جمع البيانات والمعلومات من جهات متعددة ومن ثم جدولتها وتحليلها وكتابة التقرير النهائي الذي يرفع للإدارة العليا، كل ذلك يجعل التاريخ الذي يقدم فيه التقرير متأخراً كثيراً عن التاريخ الذي يتحدث عنه مضمون التقرير (المسعود، ٢٠٠٨م، ٣٨)

ولقد شهدت الرقابة تطوراً كبيراً مع ظهور تقنية المعلومات الحديثة فلم يعد مفهوم الرقابة يتمثل بالصيغة التي تقدمها أدبيات الإدارة الكلاسيكية لأن تكنولوجيا المعلومات وسعت كثيراً من نطاق الرقابة عبر الوسائل الإلكترونية المتنوعة للاتصالات (ياسين ٢٠٠٥م، ٤١).

فالرقابة في عصر الانترنت أصبحت أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولاً بأول وفي الوقت الحقيقي، وأنها تحقق الرقابة المستمرة بدلاً من الرقابة الدورية، مما يحد من المفاجآت الداخلية فيها، وتمتاز كذلك بأنها تحفز العلاقات القائمة على الثقة، وتساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في المنظمة إلى حد كبير (نجم ٢٠٠٤م، ٢٧٨-٢٧٧).

ولقد أشارت بخش (٢٠٠٧م، ٦٠) بعض مزايا تطبيق الرقابة الإلكترونية والتي تتمثل في سهولة الوصول إلى المعلومات وتقنين الدخول عليها، وإمكانية نشر اللوائح والإجراءات الخاصة بالخدمات الإدارية ومعايير تقييمها وإتاحة الاطلاع عليه الكترونياً، وإمكانية تحديد المسؤولية بالتعرف على متخذي القرار والقدرة على المحاسبة عند ارتكاب الأخطاء، وإتاحة قنوات اتصال متعددة لتبادل المعلومات، وإمكانية وضع مشاريع القوانين والأنظمة على المواقع الإلكترونية مما يسهل معرفتها من كافة أطراف الخدمة، وتعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة الإدارية.

وترى الباحثة أن تقنية المعلومات والاتصالات أسهمت بدرجة كبيرة في تغير مضامين وظائف الإدارة التقليدية من تخطيط، وتنظيم، ورقابة، وخلق أسلوب جديد للإدارة الحديثة يختلف عن الأسلوب السابق، وأدوار جديدة بالإضافة إلى أدوارهم التقليدية.

٥. متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولاً شاملاً في النظريات والأساليب والإجراءات و الهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية وهي ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط، بل أنها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية و المعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها، وبالتالي لا بد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وإخراجه إلى حيز الواقع (العمرى، ٢٠٠٣م، ٢٠).

المتطلبات الإدارية:

المشروعات أياً كان نوعها وحجمها تحتاج لوجود استراتيجية واضحة بما يتلاءم مع طبيعة المشروع و طبيعة البيئة المحيطة به (الغوطي ٢٠٠٦م)، ولذا فإنه لتطبيق مشروع الإدارة

الإلكترونية ينبغي توافر العديد من المتطلبات الإدارية ومنها وضع استراتيجيات وخطط التأسيس وذلك يتطلب وجود رؤية مستقبلية مشتركة وواضحة حول مشروع التحول للعمل الإلكتروني، لتحديد الكيفية التي سيكون عليها مشروع الإدارة الإلكترونية في فترة مستقبلية، وأبعاده ومنطلقاته من حيث الدور والهدف بشكل يوضح الأدوار التي يمكن أن يؤديها هذه المشروع في خدمة الأفراد والمجتمعات والمنظمات والدولة ككل (المالك، ٢٠٠٧ م).

وتعد القيادة والدعم الإداري من أهم العوامل المؤثرة في أي مشروع كان، حيث إن دعم الإدارة وقدرتها على إيجاد بيئة مناسبة للعمل والتطبيق والتغيير تلعب دوراً رئيسياً في النجاح أو الفشل، كما أن ضمان دعم القيادة سيضمن من جانب آخر تزويد القائمين على التطبيق بالمصادر الضرورية لذلك، كما أن متابعتهم للمشروع وتقديم المعلومات المترددة سيضمن نجاح المشروع وتطويره. (الأثري، ٢٠٠٦ م، ٥٤)

ولقد أصبح النموذج الهرمي التقليدي للمنظمة الذي واكب عصر الصناعة لم يعد ملائماً لنماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا معلومات بحكم طبيعتها شبكية وتبادلية وتفاعلية في هياكل هرمية عمودية الاتصالات وذات بعد واحد، والهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبطة بنسيج الاتصالات (التكريتي والعلاق ٢٠٠٢م، ٢١١). لذا يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب بحيث تتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية، وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة، أو إلغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق إدارة الكترونية تتميز بالكفاءة والفاعلية وسرعة الإنجاز على أن يتم ذلك التحول في إطار زمني متدرج من المراحل التطويرية (العمرى، ٢٠٠٣م، ٢٧).

كما تلعب الثقافة دوراً أساسياً وهاماً في نشر تطبيق الإدارة الإلكترونية سواء أكان على مستوى المواطنين أم العاملين. كما تعد التوعية الاجتماعية بثقافة الإدارة الإلكترونية مطلباً أساسياً للتحول نحو التكنولوجيا الجديدة من خلال تطبيقها، الأمر الذي يتطلب تضامناً الجهود من أجل زيادة وعي الجمهور وتعزيز الاستعداد النفسي والسلوكي للمعنيين لمواجهة طبيعة هذا التحول (جواد وأبو زيد ٢٠٠٦م، ٨٦).

ولضمان نجاح الإدارة الإلكترونية في توفير متطلبات العمل الإلكتروني يتوقف على صياغة وتطبيق مفاهيم جديدة و وسائل مبتكرة تساهم جميعها في تهيئة المنظمة والعاملين فيها للانتقال إلى نموذج الأعمال الإلكترونية، أو كحد أدنى إضافة قنوات جديدة لتوزيع الخدمات والتسهيلات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت وأنماط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإن تهيئة المنظمة إلكترونياً لا يمكن أن يتحقق من دون تغيير جوهري يتضمن أربعة مداخل متكاملة هي تطوير و تطبيق استراتيجية الأعمال الإلكترونية، تنمية الموارد الإلكترونية، وابتكار الثقافة الإلكترونية، واستقطاب ورعاية صناع المعرفة. (ياسين ٢٠٠٥ م، ٢٢٥).

فالتحول إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة (رضوان، ٢٠٠٥م)، ويشمل إصدار التشريعات ما يتعلق منها بالسرية والخصوصية للبيانات المتداولة على الشبكات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية (العمرى ٢٠٠٣ م).

المتطلبات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي منظمة، لذلك يعتبر العنصر البشري ذو أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث يعتبر هو المنشأ للإدارة الإلكترونية، وتتمثل البنية التحتية البشرية للأعمال الإلكترونية في مجموعة الملكات العلمية والفنية والمهارية المؤهلة لتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الإلكترونية سواء تلك المرتبطة بالبنية التحتية الصلبة (تأسيسات، توصيلات، تشبيك، تصليحات، تطويرات لاحقة أو البنية التحتية الناعمة (تقديم خدمات، استشارات، نماذج أعمال جديدة، برمجيات تطبيق) (نجم ٢٠٠٤، ٥٤).

ويذكر رضوان (٢٠٠٥م) أن برامج الحكومة الإلكترونية هي برامج جديدة على الموظف وتحتاج إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الحكومية، والتحول إلى نظم الحكومة الإلكترونية يغير تركيبة العمل داخل الجهاز الحكومي، حيث يظهر ويتزايد أجور محترفي استخدام الكمبيوتر والانترنت، ويتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة ربما لم تكن معروفة أبداً داخل بعض الأجهزة، وبالتالي فإن مكون التنمية البشرية وكفاءة العنصر البشري تلعب دوراً حاسماً في نجاح البرنامج.

لذا تتطلب الإدارة الإلكترونية تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في

ذلك الخطط والبرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية على كافة المستويات. (العوامة ٢٠٠٠م)

المتطلبات المادية:

يشمل هذا المحور الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح المشروع ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونياً مع ضمان سريتها ودقتها، وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية مع الحفاظ على صحتها ومصداقيتها. (عامر ٢٠٠٧م، ٨٥) ويذكر العوامة (٢٠٠٠م) و جواد وأبو زيد (٢٠٠٦م) أن توفير البنية التحتية من تكنولوجيا معلومات واتصالات وتوفير الأجهزة والمعدات والبرامج وأساليب ومصادر المعرفة الملائمة وإتاحتها للاستخدام على أوسع نطاق ممكن من متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية.

وذكر (نجم ٢٠٠٤م، ٥٤) أن البنية التحتية التقنية تنقسم إلى قسمين هما:

البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية وتتمثل في كل التأسيسات والتوصيلات الأرضية والخلوية (عن بعد) وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً.

البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية وتتمثل في مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات، وبرمجيات التطبيقات التي يتم إنجاز وظائف الأعمال الإلكترونية من خلالها. وهذه تتكون من مواقع الويب، قواعد البيانات الإلكترونية، الخدمة الذاتية للزبون، خدمات التجارة الإلكترونية على الويب، الشبكة الداخلية لسلسلة القيمة الداخلية والشبكة الخارجية لسلسلة القيمة الخارجية.

المتطلبات المالية: يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية توفير دعم مالي لتوفير بنية تحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة وإنشاء المواقع وربط الشبكات، وكذلك لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية اللازمة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية، وتحديث الحاسبات والبرمجيات، كما يلزم توفير موارد مالية للاستعانة بالمدرّبين المؤهلين لتدريب القوى البشرية في الإدارة، ولصيانة الأجهزة والبرامج الإلكترونية (السميري، ٢٠٠٩م، ١٠٨)

المتطلبات الأمنية: على الرغم من كل ما يقدمه عصر المعلوماتية في الوقت الحاضر من امتيازات وخدمات، إلا أن هناك تحديات كبيرة تنصب في أغلبها على سرية المعلومات سواء

كان ذلك يتعلق بحفظ المعلومات وتخزينها إلكترونياً أو المحافظة على سريتها بين المؤسسات أو التأكد من وجود المعلومة المطلوبة وإتاحتها للجميع بشكل متساوي. و تتضمن سرية المعلومات على محاور متنوعة منها السرية، والتكامل، وتوفير المعلومات، ومعرفة تاريخ دخول أي شخص إلى المعلومات وأمن المعلومات. (الهيبي والريبات، ٢٠٠٥م، ١٠٧)

ويذكر العمري (٢٠٠٣م، ٥٧) بعض الإجراءات التي تتطلبها الإدارة الإلكترونية لتحقيق أمن المعلومات وتقليل التأثيرات السلبية لاستخدام شبكة الانترنت ومنها وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيه خدمة الانترنت، والقوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية، وتطوير أدوات تشفير في البرمجيات الحديثة للمحافظة على الخصوصية وخاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمات الانترنت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.

كما أشار الشريف (٢٠٠٦م) إلى عدة متطلبات لحماية أمن نظم المعلومات كوضع سياسة حماية عامة لأمن نظم المعلومات الحاسوبية تتحدد حسب طبيعة عمل وتطبيقات المنشأة، ودعم الإدارة العليا في المنشأة لأمن المعلومات لديها مع تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية، والاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن، وتشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

الدراسات السابقة:

١. دراسة الطشة (٢٠١٣م): هدفت إلى معرفة متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة للتعليم في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها، وطبقت على عينة مكونة من (٣٨٠) فرداً تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من بين موظفي وزارة للتعليم لدولة الكويت، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي في تحقيق أهدافها، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتوصل الباحث إلى أن أكثر المتطلبات توافراً هي المتطلبات الإدارية ويلبها المتطلبات البشرية والمادية

٢. دراسة إبراهيم وآخرون (٢٠١٢م): هدف البحث إلى التعرف على متطلبات تطوير الإدارة الإلكترونية بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والعاملين، واستخدم المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبيان على عينة قدرها (٢٤٠) فرداً من أعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها، وتوصلت إلى وعي غالبية العينة بأهمية تطوير الإدارة الإلكترونية بجامعة

الطائف، ويرى أفراد العينة أن الإمكانيات الإدارية والمادية والتقنية متوفرة بدرجة عالية، بينما الإمكانيات البشرية متوفرة بدرجة متوسطة.

٣. دراسة الأحمد (٢٠١١م): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التجارب العالمية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية، والكشف عن واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكاتب للتعليم بمدينة الرياض، والتعرف على معوقات تطبيقها، وتحديد متطلبات تطبيقها من وجهة نظر مديريها ومساعدتهم والمشرفين التربويين، ومعرفة مدى اختلاف استجاباتهم تبعاً لاختلاف عامل سنوات الخبرة، والمؤهل التعليمي، وعدد الدورات في مجال الإدارة الإلكترونية، والعمل الحالي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي طبق على جميع أفراد مجتمع الدراسة من مديري مكاتب للتعليم ومساعدتهم في مدينة الرياض والبالغ عددهم (٣٦) ويشكلون من النسبة العامة لمجتمع المديرين (١٠٠%)، كما طبقت على عينة من المشرفين التربويين وعددهم (١٥٦) من أصل (٤١٣) مشرفاً تربوياً ويشكلون من النسبة العامة لمجتمع المشرفين التربويين (٣٧.٧٧%)، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية متوفرة بدرجة عالية من وجهة نظر مديري مكاتب للتعليم، وبدرجة متوسطة من وجهة نظر المشرفين التربويين، ووجدت الدراسة أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات مديري مكاتب للتعليم ومساعدتهم والمشرفين التربويين على محور المتطلبات تعزى لمتغير العمل الحالي لصالح مديري المكاتب ومساعدتهم.

٤. دراسة السميري (٢٠٠٩م): هدفت إلى معرفة درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بغزة من وجهة نظر مديري المدارس وسبل تطويرها وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وقد توصلت إلى أن درجة توافر هذه المتطلبات قليلة وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير عينة الدراسة لدرجة توافر المتطلبات البشرية والأمنية تعزى لمتغير سنوات الخدمة بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير عينة الدراسة لدرجة توافر المتطلبات الإدارية والمادية والمالية، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقدير عينة الدراسة لدرجة توافر المتطلبات تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي) وقد أكدت على ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للإدارة الإلكترونية وكذلك نشر الثقافة التكنولوجية بالمدارس.

٥. دراسة الغامدي (٢٠٠٩ م): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس تعليم البنين بمدينة ينبع الصناعية، ودرجة مساهمتها في تجويد العمل الإداري من وجهة نظر مديريها ووكلائها، وتم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (٤٩) فرداً، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتم بدرجة عالية في مدارس تعليم البنين بمدينة ينبع الصناعية كما أن تطبيقها يساهم في تجويد العمل الإداري بدرجة عالية.

٦. دراسة حمدي (٢٠٠٨ م): حاولت هذه الدراسة الكشف عن الصعوبات (الإدارية، والبشرية، والتقنية والبرمجية والمالية) التي تحد من استخدام الإدارة الإلكترونية في إدارة المدارس الثانوية الحكومية بمدينة مكة المكرمة من وجهة النظر مديري ووكلاء تلك المدارس والتعرف على درجة صعوبة كل عائق وقد استخدمت المنهج الوصفي المسحي. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الصعوبات ومنها غياب اللوائح التي تنظم طرق تطبيق الإدارة الإلكترونية والاعتماد على الوثائق الورقية أكثر من الإلكترونية وصعوبة تعامل بعض العاملين مع التكنولوجيا الإدارية وصعوبة إيجاد الوقت الكافي للتعامل مع الإدارة الإلكترونية.

٧. دراسة العريشي (٢٠٠٨ م): هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة، وتحديد أبرز معوقات تطبيقها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة، وطبقت الدراسة على جميع العاملين في إدارة للتعليم بالعاصمة المقدسة بنين، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين فيها، وحددت أن هناك معوقات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة منها معوقات بشرية وأمنية ومالية، وأوصت الدراسة بأهمية توفير متطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات التعليمية.

٨. دراسة المسعود (٢٠٠٨ م): هدفت الدراسة إلى معرفة المتطلبات البشرية والمادية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها في محافظة الرس بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ضرورة توافر الهيئة الإدارية المدرسية المؤهلة لاستخدام تقنية المعلومات الإدارية، والحاجة إلى تواجد المبرمجين

القادرين على تصميم البرامج الإلكترونية، وأهمية توافر المدربين المؤهلين لتدريب الهيئة الإدارية المدرسية على استخدام تقنية المعلومات الإدارية والحاجة إلى تطبيق الربط الإلكتروني بين إدارات للتعليم والمدارس التابعة لها، مع تأمين أجهزة حواسب آلية حديثة وملحقاتها وشبكات اتصال.

التعليق على الدراسات السابقة:

أكدت جميع الدراسات السابقة على أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية لتطوير المؤسسات المختلفة، كما حددت بعض الدراسات أبرز معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية متمثلة في عدم توافر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، ونقص الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية، وقلة توافر الفنيون القادرون على تشغيل وصيانة الأجهزة الإلكترونية والمبرمجون لتصميم البرامج الإدارية الإلكترونية، وكذلك قلة توافر الموارد المالية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية كدراسة، وغياب اللوائح التي تنظم طرق تطبيق الإدارة الإلكترونية والاعتماد على الوثائق الورقية أكثر من الإلكترونية وصعوبة تعامل بعض العاملين مع التكنولوجيا الإدارية وصعوبة إيجاد الوقت الكافي للتعامل مع الإدارة الإلكترونية.

وقد تحقق للبحث الحالي الاستفادة من الدراسات السابقة في: إثراء الخلفية العلمية للباحثة عن موضوع متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وصياغة فروض البحث، وبناء وتدعيم الإطار النظري للبحث والاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في تفسير نتائج البحث الحالي، وتوجيه الباحثة إلى كثير من المراجع المتعلقة بموضوع البحث واختيار منهج البحث وأداته.

منهجية البحث واجراءاته:

منهج البحث: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بشقيه المسحي والمقارن لمناسبته لطبيعة البحث والإجابة عن أسئلته.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من (٢٩٤) موظفة في أربع وعشرين إدارة تربوية ضمن الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف. وزارة التعليم، (١٤٣٥هـ / ١٤٣٦هـ) إحصائية بموظفات الإدارة العامة للتعليم بالطائف، الرياض.

عينة البحث: تكونت عينة البحث من (١٤٧) موظفة من موظفات الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف واختارتها الباحثة بالطريقة العشوائية البسيطة بنسبة ٥٠% من مجتمع البحث والبالغ (٢٩٤) موظفة في أربع وعشرين إدارة تعليمية، وتم توزيع عينة استطلاعية حجمها (٣٠)

استبانة لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الاستبانة وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار. تم توزيع (١٧٤) استبانة على عينة البحث وتم استرداد (١٤٧) استبانة واتضح أن (٢٠) استبانة غير قابلة للتحليل الإحصائي.

أداة البحث: تمت مراجعة أدبيات الدراسة في مجال الإدارة الإلكترونية، والإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث منها دراسة (الطشة، ٢٠١٣م)، ودراسة (السميري، ٢٠٠٩م)، ودراسة (العريشي، ٢٠٠٨م)، ودراسة (المسعود، ٢٠٠٨م). وتم بناء استبانة للتعرف على درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها.

مقياس الحكم على الاستجابة: لتحديد بداية كل فئة في مقياس ليكرت الخماسي للحكم على درجة توافر المتطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية تم عمل الآتي:
تم حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة في المقياس:

$$\text{المدى} = \text{أعلى قيمة} - \text{أقل قيمة} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفئة} = \text{المدى} \div \text{عدد البدائل} = 4 \div 5 = 0,8$$

وبذلك يكون على النحو التالي:

مقياس الحكم	المدى
متوفرة بدرجة قليلة جدا	1 إلى أقل من 1، 8
متوفرة بدرجة قليلة	1، 8 إلى أقل من 2، 6
متوفرة بدرجة متوسطة	2، 6 إلى أقل من 3، 4
متوفرة بدرجة كبيرة	3، 4 إلى أقل من 4، 2
بدرجة متوفرة كبيرة جدا	4، 2 إلى أقل من 5

تقنين الأداة: تم توزيع (٣٠) استبانة على عينة استطلاعية لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الإستبانة.

صدق الأداة: تم التحقق من صدق أداة البحث بطريقتين من طرق الصدق، هما الصدق الظاهري (صدق المحكمين) وصدق الاتساق الداخلي.

الصدق الظاهري: للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وأنها تقيس ما وضعت لأجله، قامت الباحثة بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ثم قامت الباحثة بإجراء التعديلات والإضافات التي أوصى بها المحكمون.

صدق البناء: تم حساب صدق البناء للمقياس وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجة كل بند والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي له البند، وقد جاءت المعاملات على النحو التالي كما بالجدول رقم (١) التالي:

جدول (١) معاملات ارتباط الفقرات والدرجة الكلية للاستبانة

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	** ٠.٩٤٠	١٣	** ٠.٨١٩	٢٥	* ٠.٥٨٨	٣٧	* ٠.٦٨٧
٢	* ٠.٨٩٦	١٤	** ٠.٥٠٣	٢٦	** ٠.٩١٤	٣٨	* ٠.٦٢٢
٣	** ٠.٨٩٣	١٥	** ٠.٧٣٧	٢٧	** ٠.٨٢٧	٣٩	** ٠.٩٣١
٤	** ٠.٨٨١	١٦	** ٠.٧٤٧	٢٨	** ٠.٨٦٣	٤٠	** ٠.٨٦٦
٥	* ٠.٦٠٢	١٧	** ٠.٨٣٦	٢٩	** ٠.٦٨٥	٤١	** ٠.٨٥٧
٦	** ٠.٧٢٤	١٨	** ٠.٨٤٣	٣٠	** ٠.٨٦٨	٤٢	** ٠.٩٠٠
٧	** ٠.٩٢٨	١٩	** ٠.٨٤٤	٣١	** ٠.٨٥٠	٤٣	** ٠.٨٥٢
٨	** ٠.٦٣٨	٢٠	** ٠.٨٣٨	٢٣	** ٠.٩١٤	٤٤	** ٠.٦٤٨
٩	** ٠.٨٢٤	٢١	* ٠.٥٩١	٣٣	** ٠.٩٧٢	٤٥	** ٠.٨٧١
١٠	* ٠.٥٣٢	٢٢	** ٠.٧٧٤	٣٤	** ٠.٨٧١		
١١	** ٠.٧٩٩	٢٣	* ٠.٥٢٢	٣٥	** ٠.٩٥٥		
١٢	** ٠.٨٦٣	٢٤	* ٠.٥٢٢	٣٦	** ٠.٩٠٦		

تشير النتائج بجدول (١) السابق إلى وجود معاملات ارتباط موجبة بين فقرات الاستبانة جميعها والدرجة الكلية للاستبانة، بما يشير إلى ارتفاع معاملات صدق البناء لمفردات الاستبانة.

صدق الاتساق الداخلي: قامت الباحثة بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث بتطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) من نفس المجتمع الأصل للبحث، ومن خارج عينة

البحث، وتم حساب الاتساق الداخلي بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة والجدول رقم (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية

معامل الارتباط	البعد
**٠.٦٤٢	المحور الأول: المتطلبات الإدارية
** ٠.٨٩٥	المحور الثاني: المتطلبات البشرية
** ٠.٩٢٠	المحور الثالث: المتطلبات المادية
** ٠.٩٣٣	المحور الرابع: المتطلبات المالية
** ٠.٩١٩	المحور الخامس: المتطلبات الأمنية

يتضح من الجدول رقم (٢) أن جميع المحاور ترتبط بالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يدل على أن الاستبانة متسقة داخلياً.

ثبات أداة البحث: قامت الباحثة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بغرض حساب معدل الثبات بواسطة معامل ثبات ألفا (لـ كرونباخ) والجدول رقم (٣) يوضح معامل ثبات الأداة.

جدول (٣) معامل ألفا لـ كرونباخ لقياس ثبات محاور البحث

م	المجال	عدد العبارات	معامل الثبات
١	المحور الأول: المتطلبات الإدارية	١٠	** ٠.٩٤٧
٢	المحور الثاني: المتطلبات البشرية	٩	** ٠.٩١٩
٣	المحور الثالث: المتطلبات المادية	١١	** ٠.٨٦٣
٤	المحور الرابع: المتطلبات المالية	٨	** ٠.٩١٩
٥	المحور الخامس: المتطلبات الأمنية	٧	** ٠.٨٢١
	معامل الثبات للاستبانة ككل	٤٥	** ٠.٩٦١

يتضح من جدول (٣) أن قيم معاملات الثبات جميعها موجبة مع تقارب قيمها من محور لآخر حيث بلغ حدها الأعلى للمحور الأول للمتطلبات الإدارية (٠.٩٤٧)، وحدها الأدنى للمحور الخامس للمتطلبات الأمنية (٠.٨٢١)، وبلغ معامل الثبات الكلي للمقياس (٠.٩٦١) وجميعها معاملات ثبات مرتفعة مما يطمئن الباحثة إلى توافر درجة ثبات عالية للاستبانة بالإضافة إلى صدقها. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية ويمكن تطبيقها على عينة البحث والاطمئنان إلى النتائج.

نتائج الدراسة:

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الأول: ما درجة توافر المتطلبات الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث على مفردات المحور الأول "المتطلبات الإدارية"، وتم ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية تنازلياً، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث على فقرات المحور الأول للمتطلبات الإدارية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
١	تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل إدارة التعليم يتناسب مع استراتيجيات الوزارة	٣،٣٤	١،٢٩	١	متوسطة
٢	توفير خطة زمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية داخل إدارة التعليم	٢،٦١	١،٠٨	٨	متوسطة
٣	وضع قوانين وإجراءات جديدة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة التعليم	٢،٦٩	١،١٩	٧	متوسطة
٤	دعم عمليات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة التعليم	٢،٨٣	١،١٧	٤	متوسطة
٥	توفر قواعد بيانات لجميع الإدارات التابعة لإدارة التعليم	٣،٠٠	١،٠٦	٣	متوسطة
٦	يتم ربط إدارة التعليم وأقسامها ومدارسها التابعة لها بشبكة حاسوب داخلية	٢،٧٢	١،٠٩	٦	متوسطة
٧	الحرص على مواكبة المستجدات التقنية في مجال الحاسب الآلي	٢،٧٥	١،٢٣	٥	متوسطة
٨	يتم تبادل البيانات والمعلومات بين إدارات التعليم إلكترونياً	٢،٣٦	١،١٣	٩	قليلة
٩	توجد سياسة واضحة ومحددة لحماية الخصوصية	٣،١١	١،١٠	٢	متوسطة
١٠	يوجد نظام رقابي إلكتروني مستمر لضمان سير العمل داخل إدارة والتعليم	٢،٢٢	١،٠٧	١٠	قليلة
الدرجة الكلية للمحور		٢،٧٦	٠،٧٢	متوسطة	

يتبين من جدول (٤) أن قيمة المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة البحث لمحور "المتطلبات الإدارية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفيها بلغ (٢.٧٦) ويشير إلى درجة (متوسطة)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن توافر المتطلبات الإدارية يحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد لوضع السياسات الواضحة وقواعد البيانات ومواكبة المستجدات الأمر الذي يحتاج إلى الدعم المادي والبشري، وتتفق النتيجة الحالية مع ما تضمنته نتائج دراسة كلا من السمييري (٢٠٠٩م) وحمدى (٢٠٠٨م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر محور المتطلبات الإدارية كان متوسطاً، بينما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسة الطشة (٢٠١٣م) وإبراهيم وآخرون (٢٠١٢م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر المتطلبات الإدارية كان درجة كبيرة، وذلك لتوافر رؤية مستقبلية لتطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية والحرص على مواكبة المتغيرات العصرية والمستحدثات التقنية في المجال الإداري بالإضافة إلى توافر الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال، وتراوحت فقرات محور "المتطلبات الإدارية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفيها بين (٢.٢٢ - ٣، ٣٤) وكان أعلى درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل إدارة التعليم يتناسب مع استراتيجية الوزارة"، وحازت على متوسط حسابي (٣، ٣٤) وقد يعزى ذلك لإدراك الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف بإستراتيجية الوزارة للتحويل للإدارة الإلكترونية وخطوات تنفيذها، وكان أقل درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة " يوجد نظام رقابي إلكتروني مستمر لضمان سير العمل داخل إدارة والتعليم " وحازت على متوسط حسابي (٢.٢٢) مما يدل على حاجة الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف لنظام رقابي إلكتروني يحقق رقابة مستمرة ويساعد على تحفيز العلاقات القائمة على الثقة وتعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة الإدارية والبعد عن الرقابة التقليدية التي تقدم تغذية راجعة متأخرة.

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: ما درجة توافر المتطلبات البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث

نحو مفردات المحور الثاني، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث على فقرات المحور الثاني المتطلبات البشرية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
١	يمكن استخدام شبكات الاتصال الداخلية (الاكسترانت، الانترنت)	٢,٢٩	١.٠٥	٧	قليلة
٢	توجد ضوابط ومعايير لاختيار موظفات إدارة تقنية المعلومات بإدارة التعليم	٢.٦٥	٠.٩٥	٤	متوسطة
٣	يتم تقييم الأداء السنوي لموظفات إدارة التعليم إلكترونياً	٢.٨٠	١.١٦	٣	متوسطة
٤	تلقبت برامج تدريبية على استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته الحديثة	٢.٩١	١.٠٤	٢	متوسطة
٥	توجد مدربات مؤهلات لتدريب الموظفات على تقنية المعلومات	٢.٢٨	١.٠٢	٨	قليلة
٦	توجد أخصائيات لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية	٢.٦١	١.٠٣	٥	متوسطة
٧	يمكن استخدام تطبيقات الحاسب الآلي بشكل جيد	٣.٠٥	١.٢٠	١	متوسطة
٨	تشجيع الموظفات على الإبداع والتميز في مجال الإدارة الإلكترونية	٢.٥١	١.١٤	٦	قليلة
٩	تشجيع الموظفات على تكوين فرق عمل فنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية	٢.٢٨	١.٠٣	٩	قليلة
الدرجة الكلية للمحور		٢.٦٠	٠.٥٨	متوسطة	

يتبين من الجدول (٥) أن قيمة المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة البحث لمحور "المتطلبات البشرية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتهما بلغ (٢.٦٠) ويشير إلى درجة (متوسطة)، مما قد يدل على قصور في كفاءات الكوادر البشرية المسؤولة عن تخطيط وتنظيم وتطبيق ومراقبة الأعمال الإلكترونية، والحاجة إلى التأهيل والتدريب في مجال الإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى قلة توافر المختصات المؤهلات في هذا المجال، وبدون هذه الكفاءات البشرية لا يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل ناجح. وتتفق النتيجة الحالية مع ما تضمنته نتائج دراسة كلا من الطشة (٢٠١٣م) وإبراهيم وآخرون (٢٠١٢م)

والسميري (٢٠٠٩م) والعريشي (٢٠٠٨م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر محور المتطلبات البشرية كان متوسطاً، بينما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسة الأحمد (٢٠١١م) والغامدي (٢٠٠٩م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر المتطلبات البشرية كان بدرجة كبيرة وذلك لحرص الإدارة العليا على تأهيل وتدريب الكوادر البشرية، كما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسة المسعود (٢٠٠٨م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر المتطلبات البشرية كان بدرجة قليلة وقد يكون السبب في عدم توافر الكوادر البشرية المختصة في مجال الإدارة الإلكترونية وقلة البرامج التدريبية وضعف تحفيز وتشجيع المتميزين في هذا المجال. وتراوحت فقرات محور "المتطلبات البشرية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتهما بين (٢٠٢٨ - ٣٠٠٥) وكان أعلى درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "يمكن استخدام تطبيقات الحاسب الآلي بشكل جيد" بمتوسط حسابي (٣٠٠٥) بدرجة توافر متوسطة، ويعزى سبب ذلك إلى امتلاك موظفات الإدارة العامة للتعليم المهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي واستخدامها في الأعمال اليومية والإطلاع على أهم التطبيقات الإلكترونية الأساسية لاحتياجهم في تنفيذ الأعمال الإدارية، وكان أقل درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "تشجيع الموظفين على تكوين فرق عمل فنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية" بمتوسط حسابي (٢٠٢٨)، ودرجة توافر (قليلة). وقد يكون السبب في قلة الكفاءات البشرية المدربة والمؤهلة والقادرة على تشكيل وقيادة فرق عمل فنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى قلة تحفيز وتشجيع الإبداع والتميز في مجال الإدارة الإلكترونية.

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: ما درجة توافر المتطلبات المادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتهما؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو مفردات المحور الثالث المتطلبات المادية، وتم ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية تنازلياً، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث على فقرات المحور الثالث المتطلبات المادية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
١	بوابة الكترونية سهلة الاستخدام ومتطورة باستمرار	٢.٤٩	٠.٩٧	٤	قليلة
٢	أحدث أجهزة الحاسب الآلي اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	٢.٥٢	٠.٩٥	٢	قليلة
٣	أحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	٢.٢٦	٠.٨٣	٨	قليلة
٤	الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطبيق الإدارة الإلكترونية	٢.٠١	٠.٧٩	١١	قليلة
٥	مكتبة الكترونية تساهم في نشر المعلومات	٢.١٠	٠.٧٣	١٠	قليلة
٦	صيانة أجهزة الحاسب بشكل دوري	٢.٤٩	١.٠٥	٥	قليلة
٧	منافذ للاتصال بالشبكات في جميع أجزاء مبنى إدارة التعليم	٢.٥٠	١.٠٢	٣	قليلة
٨	شبكة حاسوب تصل إلى جميع المكاتب	٢.٢٨	١.٠٦	٧	قليلة
٩	ربط بين شبكة إدارة التعليم وشبكة الانترنت	٢.٤٦	١.٠٦	٦	قليلة
١٠	أرشيف الكتروني للأعمال الإدارية	٢.١٣	٠.٧٥	٩	قليلة
١١	استخدام البريد الالكتروني في العمل داخل إدارة التعليم	٣.٠٩	١.٢٩	١	متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور	٢.٣٩	٠.٤٠		قليلة

بالنسبة للمحور الثالث "المتطلبات المادية" يتبين من الجدول (٧) أن قيمة المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة البحث لمحور "المتطلبات المادية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها بلغ (٢.٣٩) ويشير إلى درجة (قليلة)، مما قد يدل على ضعف البنية التحتية والربط الالكتروني وقلت توافر الأجهزة والبرامج ومصادر المعرفة كالأدلة الإرشادية، وكذلك ضعف الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستفيدين. وتتفق النتيجة الحالية مع ما تضمنته نتائج دراسة المسعود (٢٠٠٨م) والتي أظهرت نتائجها أن توافر محور المتطلبات المادية كان قليلاً، بينما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسة الطشة (٢٠١٣م) والسميري (٢٠٠٩م)

والعريشي (٢٠٠٨م) وحمدي (٢٠٠٨م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر المتطلبات المادية كان بدرجة متوسطة، كما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسة إبراهيم وآخرون (٢٠١٢م) والأحمد (٢٠١١م) والغامدي (٢٠٠٩م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر المتطلبات المادية كان بدرجة كبيرة وقد يكون السبب لتوافر أحدث أجهزة الحاسب الآلي والشبكات الداخلية والخارجية التي تساعد على ربط المدارس بإداراتها التعليمية. وتراوحت فقرات محور "المتطلبات المادية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها بين (٢.١٠ - ٣.٠٩) وكان أعلى درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "استخدام البريد الإلكتروني في العمل داخل إدارة التعليم" بمتوسط حسابي (٣.٠٩) بدرجة توافر متوسطة، وقد يعزى سبب ذلك إلى بعد بعض الإدارات التعليمية بعضها عن بعض في محافظة الطائف وتوافر شبكة الانترنت فيها وإدراك قيمة التعاملات الإلكترونية المتاحة واستخدامها. وكان أقل درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطبيق الإدارة الإلكترونية" بمتوسط حسابي (٢.١٠)، ودرجة توافر (قليلة). وقد تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى قلة الوعي لدى الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف بأهمية الأدلة الإرشادية التي تعمل على توحيد المفاهيم الإلكترونية وتوضح إجراءات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتحديد المهام والاختصاصات التي تساعد على تطبيقها بجودة عالية.

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: ما درجة توافر المتطلبات المالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو مفردات المحور الرابع المتطلبات المالية، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث على فقرات المحور الرابع المتطلبات المالية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
١	تخطيط مالي رشيد وفق إطار زمني محدد	٢.٢٠	٠.٩٢	٦	قليلة
٢	مخصصات مالية لشراء أجهزة وشبكات الاتصال	٢.٣٢	٠.٨٨	٣	قليلة
٣	دعم مالي لتصميم وتطوير البرنامج	٢.٢٧	٠.٨٤	٤	قليلة
٤	ميزانية كافية لصيانة الأجهزة والشبكات الإلكترونية	٢.٤٢	٠.٩٥	١	قليلة
٥	دعم مالي لاستقطاب مدربين مؤهلين لتدريب العاملين على تطبيق آلية العمل الإلكتروني	٢.٢٦	٠.٨٦	٥	قليلة
٦	دعم مالي للبحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات بإدارة التعليم	٢.٤٠	٠.٨٩	٢	قليلة
٧	نظام حوافز للمتميزين في مجال الإدارة الإلكترونية	٢.٠٥	٠.٨٠	٨	قليلة
٨	شراكة للمنظمات المجتمع المدني في المساهمة المالية والعينية لتطبيق الإدارة الإلكترونية	٢.١٧	٠.٧٦	٧	قليلة
الدرجة الكلية للمحور		٢.٢٦	٠.٥٧	قليلة	

يشير جدول (٧) الخاص بالمحور الرابع (المتطلبات المالية) أن جميع الفقرات (وعددها ثمانية فقرات) قد جاءت بمتوسط حسابي يقع في درجة توافر (قليلة)، وأن قيمة المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة البحث لمحور "المتطلبات المالية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها بلغ (٢.٢٦) ويشير إلى درجة (قليلة)، الأمر الذي قد يرجع إلى تكلفة توفير متطلبات الإدارة الإلكترونية مقارنة بالإمكانات المادية المتوفرة مما يتطلب التأكيد على الإدارة العليا مزيداً من الدعم والحث على مساهمة منظمات المجتمع المدني في الدعم المالي والعيني. وتتفق النتيجة الحالية مع ما تضمنته نتائج دراسة كلا من السميدي (٢٠٠٩م) والعريشي (٢٠٠٨م) وحمدي (٢٠٠٨م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر محور المتطلبات المالية كان قليلاً، بينما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسة الطشة (٢٠١٣م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر المتطلبات المالية كان بدرجة متوسطة، وتراوحت فقرات محور "المتطلبات المالية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها بين (٢.٠٥ - ٢.٤٢) وكان أعلى درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "ميزانية كافية لصيانة الأجهزة والشبكات الإلكترونية" بمتوسط

حسابي (٢.٤٢) وبدرجة توافر (قليلة)، وقد يعزى سبب ذلك إلى إدراج بند جديد في مخصصات الميزانية التشغيلية يتمثل في بند الصيانة العاجلة ولكن تظل هذه المخصصات قليلة مقارنة بالتكاليف اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بجميع أبعادها، وكان أقل درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة " نظام حوافر للمتميزين في مجال الإدارة الإلكترونية" بمتوسط حسابي (٢.٠٥) بدرجة توافر (قليلة). وقد تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى ضعف اهتمام الإدارة العامة للتعليم بمحاظفة الطائف على تشجيع المتميزين في تطبيق الإدارة الإلكترونية نتيجة قلة المخصصات المالية التي تتيح تطبيق نظام الحوافر وكذلك قصور الأنظمة والتشريعات التي تركز على الإدارة التقليدية.

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: ما درجة توافر المتطلبات الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحاظفة الطائف من وجهة نظر موظفاتها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو مفردات المحور الخامس المتطلبات الأمنية، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث على فقرات المحور الخامس المتطلبات الأمنية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
١	الثقة في التعاملات الإلكترونية عند تطبيق الإدارة الإلكترونية	٢.٨٩	١.٠٢	١	متوسطة
٢	تعليمات واضحة تتعلق بالتعديات والمخالفات الأمنية الكترونياً	٢.٨٢	١.٠٩	٢	متوسطة
٣	برمجيات مضادة للفيروسات لحماية المعلومات والبيانات الإدارية	٢.٥٦	٠.٨٩	٣	قليلة
٤	البرامج الحاسوبية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	٢.٣٦	٠.٩١	٤	قليلة
٥	الصيانة الدورية لأجهزة الحواسيب والشبكات	٢.١٥	٠.٨٣	٥	قليلة
٦	نظام حاسوبي لاستعادة البيانات في حالة تلفها أو تعطيل الحاسبات الآلية	٢.١٢	٠.٨٩	٦	قليلة
٧	المحاظفة على خصوصية المعلومات والبيانات الإدارية بتطوير المفاتيح العمومية	١.٧٦	٠.٧٦	٧	قليلة جداً
الدرجة الكلية للمحور		٢.٣٨	٠.٥٢		قليلة

يشير جدول (٨) الخاص بالمحور الخامس (المتطلبات الأمنية) وأن قيمة المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة البحث لمحور "المتطلبات الأمنية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها بلغ (٢.٣٨) ويشير إلى درجة (قليلة)، ويمكن تفسير ذلك بأن توافر المتطلبات الأمنية يأتي في مرتبة متأخرة من حيث أولويات توافر المتطلبات اللازمة للشروع في تطبيق الإدارة الإلكترونية لذا جاءت درجة توافرها قليلة، والأمر يرجع إلى أن ضعف في البرمجيات المستخدمة في حماية المعلومات وفتأخر في تطوير المعدات والبرمجيات الأمنية المستخدمة، وكذلك لضعف الثقافة الإلكترونية لدى موظفاتها كاستعادة البيانات التالفة. وتتفق النتيجة الحالية مع ما تضمنته نتائج دراسة السميري (٢٠٠٩م) والتي أظهرت نتائجها أن توافر محور المتطلبات الأمنية كان قليلاً، بينما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسة الأحمد (٢٠١١م) والغامدي (٢٠٠٩م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر المتطلبات الأمنية كان بدرجة كبيرة وقد يكون السبب في وجود صيانة دورية لأجهزة الحاسب الآلي وتوفير البرمجيات المناسبة لحماية المعلومات والبيانات الإدارية، وتراوحت فقرات محور "المتطلبات الأمنية" في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفاتها بين (١.٧٦ - ٢.٨٩) وكان أعلى درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "الثقة في التعاملات الإلكترونية عند تطبيق الإدارة الإلكترونية" بمتوسط حسابي (٢.٨٩) وبدرجة توافر (متوسطة)، وقد يعزى سبب ذلك إلى وضوح القوانين والتعليمات التي تتعلق بالتعديات والمخالفات الأمنية الكترونياً في المملكة العربية السعودية كنظام مكافحة جرائم المعلوماتية وحرص الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف على وضع قوانين وإجراءات تتناسب مع استراتيجية الوزارة والذي حاز على متوسط حسابي (٣.٤)، في المحور الأول المتطلبات الإدارية بدرجة متوسطة وكان أقل درجة توافر لدى أفراد العينة للفقرة "المحافظة على خصوصية المعلومات والبيانات الإدارية بتطوير المفاتيح العمومية" بمتوسط حسابي (١.٧٦) بدرجة توافر (قليلة جداً). وقد تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى ضعف التنسيق بين الإدارة العام للتعليم بمحافظة الطائف وبين المركز الوطني للتصديق الرقمي، والذي يتمثل دوره في تقديم منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة والتي تقوم عليها كافة الأعمال الإلكترونية كالتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. وتمكّن هذه المنظومة المتعاملين عن طريق شبكة الإنترنت بمختلف فئاتهم (حكومة، مواطنون، أعمال) من إجراء مختلف العمليات الإلكترونية بسرية وموثوقية وسلامة تامة، وذلك بسبب قلة المخصصات المالية وضعف الدورات التدريبية لتأهيل موظفات الإدارة العامة في هذا المجال.

الإجابة على السؤال الرئيس: ما درجة توافر متطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث عن كل مجال من المجالات وعلى الاستبانة ككل كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على كل مجال من مجالاتها وعلى الاستبانة ككل

الرتبة	درجة التوافر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
١	متوسطة	٠.٧٢	٢.٧٦	المحور الأول: المتطلبات الإدارية
٢	متوسطة	٠.٥٨	٢.٦٠	المحور الثاني: المتطلبات البشرية
٣	قليلة	٠.٤٠	٢.٣٩	المحور الثالث: المتطلبات المادية
٥	قليلة	٠.٥٥	٢.٢٦	المحور الرابع: المتطلبات المالية
٤	قليلة	٠.٥٢	٢.٣٨	المحور الخامس: المتطلبات الأمنية
	قليلة	٠.٣٢	٢.٤٨	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول السابق (٩) أن قيمة المتوسطات الحسابية للمحاور الخمس تراوحت ما بين درجة التوافر المتوسطة والقليلة وجاء المحورين المتطلبات الإدارية والبشرية كأعلى قيمة المتوسطات بدرجة توافر متوسطة، بينما جاء محور المتطلبات المالية بقيمة (٢.٢٦) كأقل قيمة بدرجة توافر قليلة. هذا وقد جاء المتوسط العام للمجالات ككل بقيمة (٢.٤٨) بما يعني أن توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية (الإدارية، البشرية، المادية، المالية والأمنية) في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفيها متوافرة بدرجة قليلة، ويدل ذلك على أن توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية (الإدارية، البشرية، المادية، المالية والأمنية) في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف من وجهة نظر موظفيها دون المستوى المطلوب وقد يعزى ذلك إلى الجهود اللازمة لتوفير متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي تحتاج بعض الوقت والتدريب.

وتتفق النتيجة الحالية مع نتائج دراسة السمييري (٢٠٠٩م) والتي أظهرت نتائجهم أن متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية كانت متوافرة بدرجة قليلة، بينما تختلف مع نتائج دراسة الطشة (٢٠١٣م) وحمدى (٢٠٠٨م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر متطلبات تطبيق الإدارة

الإلكترونية كانت بدرجة متوسطة، واختلفت أيضا مع نتائج دراسة الأحمد (٢٠١١م) والغامدي (٢٠٠٩م) وإبراهيم وآخرون (٢٠١٢م) والتي أظهرت نتائجهم أن توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية كانت متوافرة بدرجة كبيرة وذلك لإدراك أفراد العينة أهمية الإدارة الإلكترونية وبذل الجهد اللازم لتوفير جزء كبير من متطلباتها.

وبذلك تكون الباحثة أجابت على السؤال الرئيس للبحث ما درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف؟

توصيات البحث: في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج توصى الباحثة بما يلي:

- التأكيد على الإدارة العليا في الإدارة العامة بضرورة توفير المتطلبات الإدارية من وضع السياسات الواضحة وتوفير قواعد البيانات ومواكبة المستجدات لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
- أهمية تأهيل وتدريب الكوادر البشرية المسؤولة عن تخطيط وتنظيم ومراقبة الأعمال الإلكترونية في الإدارة العامة للتعليم.
- العمل على توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال توفير الأجهزة والشبكات ومصادر المعرفة لتقديم العديد من الخدمات الكترونية للمستخدمين.
- الاهتمام بتقديم الدعم المالي اللازم لتوفير متطلبات الإدارة الإلكترونية.
- الحث على مساهمة منظمات المجتمع المدني في الدعم المالي والعيني لتسهيل تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- الاهتمام بتقديم الحوافز المالية للمتميزين في مجال العمل الإلكتروني.
- تنمية الوعي بالثقافة الإلكترونية من خلال الثقة في التعاملات الإلكترونية والمحافظة على خصوصية المعلومات.
- العمل على توفير البرامج والأنظمة اللازمة لحماية المعلومات والبيانات الإدارية لضمان السرية والأمان في مجال الإدارة الإلكترونية.

مقترحات البحث: تقترح الباحثة إجراء المزيد من البحوث والدراسات في المجالات التالية:

- مدى نجاح إمكانية ربط الإدارة التعليمية بالمدارس التابعة لها إلكترونياً.
- إدارة المخاطر الرقمية في الإدارات التعليمية في ضوء الإدارة الإلكترونية.
- دور عمليات إدارة المعرفة بتطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارات التعليم.

• درجة ممارسة موظفات إدارة التعليم للإشراف عن بعد.

المراجع

- الأحمد، أحمد (٢٠١١م) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكاتب التربية والتعليم في ضوء بعض الخبرات العالمية، الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
- إبراهيم، أحمد، القرشي، خلف، محمد، عوض الله (٢٠١٢م) متطلبات تطوير الإدارة الإلكترونية بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والعاملين، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٢٩: ٢٠-٤٩
- باكير، علي حسن (٢٠٠٦م) المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة آراء حول الخليج، ٢٣: ٨.
- بخش، فوزية (٢٠٠٧م) الإدارة الإلكترونية في كليات البنات بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحولات المعاصرة، ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣م)، تقرير التنمية البشرية نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع، كندا: Martin Lowe
- برنامج الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (٢٠١٤م)، دراسة الحكومة الإلكترونية "الحكومة الإلكترونية من أجل المستقبل الذي نطلع إليه ، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة.
- التكريتي، سعد، العلاق، بشير (٢٠٠٢م) الأعمال الإلكترونية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الأثري، أحمد (٢٠٠٦م) العوامل الحاكمة في نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية، مجلة مستقبل التربية العربية، ٤٠: ٥٤.
- جواد، شوقي، أبو زيد، محمد خير (٢٠٠٦م) الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية في الأردن متطلبات النجاح، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٣: ٨٦.
- جاد، محمد، محمود، أشرف (٢٠١٠م) إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة جنوب الوادي، مجلة كلية التربية، ٣٤: ٢٣١.
- حامد، هند (٢٠٠٧م) الإدارة الإلكترونية والمجال السياحي، القاهرة، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع.

حمدي، موسى عبد الله (٢٠٠٨م) الصعوبات التي تواجه استخدام الإدارة الإلكترونية في إدارة المدارس الثانوية بمدينة مكة المكرمة، ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

رضوان، رأفت (٢٠٠٤م) الإدارة الإلكترونية، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

السميري، مريم (٢٠٠٩م) درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظة غزة وسبل التطوير، غزة، الجامعة الإسلامية.

السالمي، علاء (٢٠٠٥م) أساسيات نظم العلوم الإدارية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

السلمي، علي (٢٠٠١م) خواطر في الإدارة المعاصرة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الشريف، حرية (٢٠٠٦م) مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

الضافي، محمد عبد العزيز (٢٠٠٦م) مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض، ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الطائي، محمد عبد المحسن (٢٠٠٢م) الموسوعة الكاملة في نظام المعلومات الإدارية الحاسوبية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

الطشة، غنيم (٢٠١٣م) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة كلية التربية، ٣٧: ٤٠٣.

عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠٠٧م) الإدارة الإلكترونية نماذج معاصرة، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

العريشي، محمد سعد (٢٠١١م) إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم في العاصمة المقدسة / بنين، ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

العمرى، سعيد المعلا (٢٠٠٣م) المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية على الموانئ العامة، ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العوامل، نائل (٢٠٠٠م) الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، ٢٩: ٧٥.

الغامدي، غزلا (٢٠٠٩م) واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس تعليم البنين بمدينة ينبع الصناعية ودرجة مساهمتها في العمل الإداري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

غنيم، أحمد على (٢٠٠٦ م) مدى إسهام الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري ومعوقات استخدامها في مدارس التعليم العام للبنين بالمدينة المنورة، الكويت: جامعة الكويت

الغوطي، إبراهيم (٢٠٠٦م) متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

المالك، بدر (٢٠٠٧م) الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في المصارف السعودية، ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المسعود، خليفة (٢٠٠٨م) المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٣م)، التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، نيويورك: المنتدى الاقتصادي العالمي.

المنيع، محمد عبد الله (٢٠٠٨م) مجالات تطبيق التعليم الإلكتروني في الإدارة والإشراف التربوي، الرياض: جامعة الملك فيصل.

نجم، عبود (٢٠٠٤م) الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، الرياض: دار المريخ للنشر.

الهيبي، صلاح الدين، الريبحات، أمنة (٢٠٠٥م) أثر التهديدات الأمنية في أمن المعلومات في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، ٦٥: ١٠٧

ياسين، سعد (٢٠٠٥م) الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، الرياض: معهد الإدارة العامة.